

قطر تفعل تحركاتها في لبنان أملا في «اتفاق دوحة 2»

بيروت - أعلنت السفارة القطرية في بيروت عن زيارة لوزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، الثلاثاء، إلى لبنان يلتقي خلالها بالرئيس ميشال عون لبحث آخر المستجدات في الشانين اللبناني والإقليمي.

وتذكرت السفارة أن الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني سيعقد مؤتمرا صحافيا في القصر الجمهوري ببيروت عقب اجتماعه بعون، دون الإشارة إلى باقي المسؤولين الذين سيجتمع بهم خلال الزيارة التي تدوم يوما واحدا.

ويأتي توجه المسؤول القطري إلى بيروت بعد أيام قليلة من زيارة أداما رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري إلى القاهرة حيث كان له لقاء مع الرئيس عبد الفتاح السيسي وعدد من المسؤولين المصريين، فيما بدا أن هناك توجها لأن تلعب مصر دورا في جهود حلحلة الأزمة اللبنانية بعد عقود من الانقطاع.

وترى دوائر سياسية أن زيارة وزير خارجية قطر لا تبدو بريئة من حيث توقيتها وخصوصا أن أجندتها لم تتضمن أي إشارة إلى لقاء مع الحريري. ولا تستبعد هذه الدوائر أن يكون التحرك القطري يرمي إلى مكافحة القاهرة ومحاولة قطع الطريق أمام إمكانية أن يكون لها أي دور مستقبلي هناك.

وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في بيروت بعد أيام من زيارة رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري للقاهرة

وتقول الدوائر إن الدوحة تحاول بالواضح تفعيل دورها انطلاقا من بعيدا، وهي تملك من المؤهلات التي يمكن أن تراهن عليها في سياق تثبيت دور لها في لبنان وفي مقدمتها قدرتها على توفير دعم مالي لهذا البلد الذي يعاني من أزمة مالية واقتصادية متفاقمة.

ونجحت الدوحة على مدى العقود الماضية في نسج علاقات مع جميع مكونات المشهد السياسي في لبنان بما في ذلك حزب الله الذي يسيطر اليوم سيطرته على مفاصل القرار ويحمله الشارح الجزء الكبير من المسؤولية عمّا آل إليه وضع البلد.

وكانت الدوحة لعبت دورا أساسيا في العام 2008 حينما احتضنت حوارا بين الفرقاء اللبنانيين انتهى بالتوصل إلى تسوية لأزمة سياسية حادة تخللتها أحداث عنف واستمرت لنحو 18 شهرا.

وتوضح الدوائر أن قطر قد ترى أن اللحظة مناسبة حاليا لتفعيل دورها على الساحة اللبنانية ولم لا تحقيق «اتفاق دوحة 2»، لاسيما مع تسجيل عودة وإن

نجاح حوار القاهرة رهين تنازلات فتح وحماس حماس تطالب بمحكمة خاصة بالانتخابات بعيدا عن سلطة عباس



العبارة بالخواتيم

وأعرب طنطاوي في تصريح لـ«العرب»، عن أمله في أن تحدث مفاوضات القاهرة اختراقا في النقاط العالقة، مؤكدا أن الخبرات المصرية الطويلة في ملف المصالحة تدعم نجاح المحادثات حتى وإن استمرت لبضعة أيام أخرى بخلاف ما هو مقرر على جدول الأعمال.

ولفت إلى أنه ثمة رغبة مصرية وعربية في الاستفادة من توجه الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن نحو التعامل دبلوماسيا أكبر تجاه القضية الفلسطينية في المنطقة، بما يفتح آفاقا جديدة للتعاون.

ويشجع إمكانية اقتناص بعض المكاسب للفلسطينيين، وهذا لن يتحقق دون توحيد صف الفصائل.

ووفق المرسوم الرئاسي، ستجرى الانتخابات، على 3 مراحل خلال العام الجاري: تشريعية في 22 مايو، ورئاسية في 31 يوليو، وانتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس. وهناك 2.8 مليون فلسطيني يحق لهم الانتخاب في غزة والضفة الغربية، وسجل أكثر من 80 في المئة منهم لدى لجنة الانتخابات المركزية. ويسمح للفلسطينيين بالإدلاء بأصواتهم من سن 18 عاما.

وكانت آخر انتخابات فلسطينية جرت في العام 2006، وانتهت بصراع على السلطة بين فتح وحماس التي سيطرت بقوة السلاح على قطاع غزة.

الوقت الحالي، غير أن ذلك سيكون في أعقاب الانتخابات وليس قبلها.

يذكر أن هناك خلافات أخرى بشأن طريقة إجراء الانتخابات في القدس، سواء أكان ذلك من خلال المشاركة الإلكترونية أو إمكانية إتمامها على الأرض، لكنها لا تعد قضية خلافية رئيسية، إضافة إلى موقف موفلي حركة فتح في قطاع غزة، وأصدرت حركة حماس قرارات بتقاعدهم تحديدا في جهاز الشرطة، حيث تطالب فتح بعودتهم إلى عملهم والمشاركة في تأمين الانتخابات، لكن حماس قد لا توافق على هذا الطلب في الوقت الحالي.

وأوضح الباحث المصري في الشأن الفلسطيني، ياسر طنطاوي، أن مصر تحول على الظروف الإقليمية المواتية لإمكانية نجاح المحادثات الجارية، في ظل الخسائر الفادحة التي تعرضت لها جميع الفصائل جراء الانقسام.

وفي حال استمراره فلا مجال للحديث عن أي مكتسبات سياسية في المستقبل، وهو ما يضمن إمكانية تقديم جميع الأطراف تنازلات سياسية تضمن تمرير عملية الانتخابات.

وتزامن لقاء الفصائل مع اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب، أكدوا في نهايته على أهمية إعادة الزخم للقضية الفلسطينية، والتمسك بالأسس التقليدية للسلام وفي مقدمتها دولة فلسطينية على حدود 1967.

وأضاف في تصريح لـ«العرب»، أن حركة حماس تطالب بتشكيل محكمة خاصة بالانتخابات على أن تكون مستقلة بعيدة عن المراسيم القانونية والقضائية الأخيرة التي أصدرها الرئيس محمود عباس، بما يعني إبعاد المحكمة الدستورية التي ترى حماس أنها خاضعة لسلطة عباس عن الانتخابات.

وأوضح أن حركة فتح لديها شكوك بشأن إشراف الأجهزة الأمنية التابعة لحماس على انتخابات قطاع غزة، الأمر نفسه بالنسبة إلى حماس تجاه أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية. ومن المقرر أن تناقش الاجتماعات إمكانية التوقيع على اتفاق ملزم بين الحركتين بنص على القبول بنتيجة الانتخابات أيا كانت، وسد أي منافذ من شأنها الانقلاب على العملية الديمقراطية.

وأكد أن المشكلة الثالثة التي تواجه المحادثات تتمثل في مطالبة حماس بمرجعية سياسية جديدة بخلاف مرجعية اتفاق أوسلو، مع أنه سبق وتباركت في انتخابات العام 2006، وفقا لتلك المرجعية، وهو أمر تعترض عليه حركة فتح التي ترى أنه لا يمكن الحديث عن مرجعية جديدة في حين أن هناك اتفاقا دوليا على حل القضية الفلسطينية وقد يكون هناك تفكير في الأمر لأن بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لم يعد لها أي حضور في

تنطوي المحادثات الجارية في القاهرة بين الفصائل الفلسطينية على أهمية خاصة لجهة أنها ستحدد عمليا مصير الانتخابات العامة المرجح انطلاقا من محطاتها الأولى في مايو، ويرى مراقبون أن الفصائل، ولاسيما فتح وحماس، ستكون تحت ضغط كبير وأي تشدد قد يكون مكلفا.

القاهرة - دخلت المفاوضات بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة يومها الثاني، وسط حديث عن أجواء إيجابية، وإن كان البعض لا يخفي قلقه من إمكانية حصول انتكاسة في ظل وجود عدة ملفات عالقة حول الاستحقاقات الانتخابية، فضلا عن تراكمات سنوات من عمر الانقسام.

ويهدف اجتماع القاهرة إلى التوافق حول جملة من الترتيبات بشأن الانتخابات العامة التي ستجرى على ثلاث مراحل وفق مرسوم أصدره الرئيس محمود عباس في يناير الماضي. ومن بين المسائل التي يجري بحثها كيفية مراقبة مراكز التصويت والمحاكم التي ستؤول النظر في النزاعات المتعلقة بالاقتراع.

وتذكرت مصادر مطلعة شاركت في اجتماع الاثنين، لـ«العرب»، أن المحادثات في يومها الأول كانت استطلاعية واستمعت خلالها جميع الأطراف إلى الرؤى المختلفة بشأن الطريقة المثلى لإجراء الانتخابات بما يضمن نزاهتها، وهناك رغبة في أن يجري تصحيح عملية الاقتراع من أي تدخلات سياسية من رأس السلطة الفلسطينية، بما قد تدفع أي طرف للتشكيك في نزاهتها.



ياسر طنطاوي
مصر تعمل على الظروف الإقليمية المواتية لإنجاح المحادثات

ويرى متابعون أن حركتي حماس وفتح تواجهان اختبارا كبيرا، مقارنة بباقي الفصائل وعددها حوالي 12 فصيلا، وأن الضغط سيكون بالأساس على الحركتين فيما الانتصار للوحدة أو ترسيخ الانقسام.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس، أيمن الرقب، إن نجاح مفاوضات القاهرة بعد أمرا الزاميا للجميع، غير أن فرص فشلها تبقى واردة، لأن هناك جملة من الملفات العالقة تتطلب تنازلات من حركتي فتح وحماس.

لجنة إزالة التمكين في تقاطع نيران بين أقطاب السلطة في السودان

حمدوك يقفز على اللجنة ويشكل شركة لاستلام أموال البشير

مع تشكيل مفوضية السلام التي قد تأخذ وقتا طويلا حتى ترى النور وقد يستغرق الأمر عاما أو أكثر.



نيل أديب
عمل لجنة التمكين لا يأتي على هوى بعض الأطراف

وأشار في تصريح لـ«العرب» إلى أن الأزمة المشتعلة حول التحقيق مع أحد قياداتها (صلاح مناع) نتيجة أخطاء مركبة وقعت فيها أطراف السلطة الانتقالية وجرى استثمارها سياسيا، بينما الأمر يعبر عن قوة دولة القانون التي ينادي بها الجميع، لأن رئيس مجلس السيادة استخدم حقه القانوني ومن المخترض أن يرحب أعضاء اللجنة بهذا الأمر بدلا من التصعيد السياسي الذي يستثمره فلول النظام البائد لصالحهم.

ولفت إلى أن استقالة رئيس اللجنة (الفريق ياسر العطا) قد تكون بهدف تحركه للاستغلال على ملفات أخرى -على رأسها متابعة موقف المناوشات على الحدود مع إثيوبيا- أو نتيجة إدراكه أن اللجنة تتنازع عليها أجهزة مختلفة، وتوجد نفسه في منطقة تقاطع نيران.

أن أزمة لجنة التمكين تكمن في أن البعض من بنود قانونها تعارض مع الوثيقة الدستورية، وهي ثغرة يستغلها معارضون لعملها من أجل تصعيد الضغوط على السلطة الانتقالية كي يتم حلها، في حين أنها تعد إلزاما دستوريا واضحا بنص الوثيقة التي أكدت على ضرورة إزالة تمكين النظام البائد.

وتتعامل القوى الثورية مع قدرة لجنة إزالة التمكين على القيام بمهام عملها على أنها ترمومتر لقياس حضور الثورة على مستوى رأس السلطة الانتقالية، وبالتالي فإنه لن يكون مقبولا المساس بها أو بأي من أعضائها بفعل الحالة الثورية التي من المفترض أن تكون حاضرة حتى انتهاء الفترة الانتقالية وإجراء انتخابات رئاسية جديدة.

وأدان تجمع المهنيين السودانيين السبت محاولة قطع الطريق أمام اللجنة، معتبرا ذلك «من أفعال الردة على مرتكزات الثورة وانقلابا على مبادئها». وتوقع المحلل السياسي عمار عوض أن تستمر اللجنة في أداء عملها وفقا لما ورد في قانون تأسيسها، فلها يتطلب إلغاء القانون الذي أجازته السلطة، مع إمكانية تفعيل أدواتها التي تتمثل في تشكيل لجنة الاستئناف على قراراتها حتى يتسبم عملها بالتوازن المطلوب، إلى جانب مراجعة بقائهم من عدمه

وأكد رئيس لجنة التحقيق في فض اعتصام القيادة العامة نبيل أديب أن عمل لجنة التمكين لا يأتي على هوى بعض الأطراف الموجودة في السلطة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط بين المكونات المختلفة، وأي شخص يؤمن بمبادئ ثورة السودان لن يعترض على عملها، وتدور الخلافات حول طريقة إزالة التمكين واسترداد الأموال.

وأضاف في تصريح لـ«العرب» أن «اللجنة في مفترق طرق، فإذا استمرت في عملها على هذا النحو الذي يلقي رفضا من أطراف عديدة أو يجري تعديل قانون تأسيسها ليتماشى مع مفوضية السلام التي نصت عليها اتفاقية السلام وجرى تضمينها في الوثيقة الدستورية ولم تر النور بعد، بحيث تكتفي بالتعامل مع التمكين بعيدا عن جوانب الفساد والمال ليكون ذلك من اختصاص المفوضية الجديدة».

وأوضح أديب وتحدث أعضاء في اللجنة علنا عن تورط مسؤولين كبار -في أجهزة سيادية- في عرقلة مهام عملها، وأعلنوا عن عدم تعاون الأجهزة العدلية والشرطية، ما أثار غضبا كبيرا في الشارع وسط تقارير تحدثت عن تقاطع مصالح المتنفذين في الدولة وظهور تماهي مع عناصر النظام السابق الذين يقودون تلك الحملة.

وتيرة الأزمات في مجالات مختلفة. واستدعت جهات التحقيق السبت عضو لجنة إزالة التمكين صلاح مناع، على خليفة دعاوى قضائية حركها رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان وناثبه الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) بعد اتهامهما بإطلاق سراح وداد بابكر زوجة الرئيس السابق عمر البشير.

ويواجه مناع بلاغات مقدمة ضده من النائب العام تاج السر الحبر وإحدى الشركات التابعة للجيش السوداني، ما يعني أن اللجنة أضحت دون حواظ صد قانونية أو سياسية تحصنها من الأطراف التي يجري تصنيفها من قبل قوى الثورة ضمن منظومة الفساد التي شكلها النظام السابق.

وبدلاً من أن يكون تنسيق المواقف لدعم عمل اللجنة بدت الخلافات بين المكونات العسكرية والمدني معرقله لإمكانية الاستمرار في إزالة التمكين الذي استمر لأكثر من ثلاثين عاماً وبجاجة إلى قرارات قوية لقصصه أجنحة عناصر النظام البائد، وهو أمر لم يكن محل توافق بين جميع المكونات، وانعكس سلبا على أداء اللجنة التي استمتمت بالبطء الشديد ولم تستطع التعامل مع تركة البشير المثقلة.

وتيرة الأزمات في مجالات مختلفة. واستدعت جهات التحقيق السبت عضو لجنة إزالة التمكين صلاح مناع، على خليفة دعاوى قضائية حركها رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان وناثبه الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) بعد اتهامهما بإطلاق سراح وداد بابكر زوجة الرئيس السابق عمر البشير.

ويواجه مناع بلاغات مقدمة ضده من النائب العام تاج السر الحبر وإحدى الشركات التابعة للجيش السوداني، ما يعني أن اللجنة أضحت دون حواظ صد قانونية أو سياسية تحصنها من الأطراف التي يجري تصنيفها من قبل قوى الثورة ضمن منظومة الفساد التي شكلها النظام السابق.

الخرطوم - استغل رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك الجدل الدائر بين قوى مدنية والمكون العسكري حول لجنة إزالة التمكين، وأصدر قرارا مهما الاثنين يقضي بإنشاء «شركة السودان القابضة لاستلام وإدارة الأموال والأصول المستردة» التي تؤول ملكيتها لصالح حكومة السودان بموجب قرارات لجنة تفكيك نظام عمر البشير واسترداد الأموال العامة وتكوين مجلس إدارة لها.

وتضاعف هذه الخطوة حظوظ حمدوك في الشارع السوداني الذي أصبح غاضبا من تخبط طغى على لجنة مهمة يقود دفتها المكون العسكري في البلاد -لم يجرز التقدم المشهود- باعتبارها من أهم مطالب الثورة. وأعلنت تنسيقيات لجان المقاومة في السودان حالة التأهب القصوى الأحد بعد استقالة رئيس اللجنة الفريق ياسر العطا، ما فتح الباب أمام إمكانية تجدد الصدام بين القوى المدنية في الشارع والجيش، مصحوبا بحالة مزاجية ترى أن العسكريين يعملون ضد مبادئ الثورة ويستعدون للانقضاض عليها.

وتنتج الفجوة بين المكونات المدني والعسكري نحو المزيد من الاتساع، ما يهدد الوثيقة الدستورية التي مهدت لاقتسام السلطة بينهما لحين إجراء انتخابات ديمقراطية، وتبدأ أسس التوافق بين الطرفين بالتراجع مع زيادة